الهدف 16: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

الغاية 16.7: كفالة اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات

المؤشر 16.7.2: نسبة السكان الذين يعتقدون أن صنع القرار عملية شاملة للجميع وملبية للاحتياجات، حسب الجنس والعمر والإعاقة والفئة السكانية

المعلومات المؤسسية

المنظمة الراعية:

مركز أوسلو للحكم التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

المفاهيم والتعاريف

التعريف:

يرتكز المؤشّر 16.7.2 على بيانات المسوح لقياس مستوى الفعالية السياسية الخارجية. وانطلاقاً من معلومات الإبلاغ الذاتي، يقيّم المؤشّر مدى شعور المواطنين بأن السياسيين و/أو المؤسسات السياسية يصغون لآرائهم، وتصرّفون على أساسها.

لقياس كلا البعدين المذكورين، يستند المؤشّر على سؤالين أساسيين من المسح، هما :(1) مدى شعور المواطنين بأن الحكومة *تأخذ بآرائهم* في ما تقوم به من أعمال (التركيز على المشاركة *الشاملة* في صنع القرار) و(2) مدى شعور المواطنين بأن النظام السياسي يمكنّهم من إحداث تأثير على السياسة (التركيز على اتخاذ القرارات على *نحو مستجيب للاحتياجات*).

في هذا السياق، ينبغي بذل الجهود اللازمة لتصنيف نتائج المسح بشأن هاتين المسألتين حسب نوع الجنس، ومستوى الدخل، ومستوى التعليم، ومكان الإقامة (المنطقة الإدارية مثل المقاطعة والولاية والمقاطعة؛ الحضرية/الريفية)، وحالة الإعاقة، والعمر، والفئات السكانية المعنية على الصعيد الوطني.

الأساس المنطقي:

يتناول المؤشّر 16.7.2 مفهوم "الفعالية السياسية"، الذي يعود تاريخه إلى الخمسينات، حين نوقش بموازاة مفهوم الثقة بالسياسات، بوصفه مقياساً رئيسياً لصحة النظام الديمقراطي عموماً (Craig et al, 1990). يمكن تعريف الفعالية السياسية على أنها الاعتقاد بإمكانية إحداث تغيير سياسي واجتماعي، وبقدرة المواطن الفرد على الاضطلاع بدورٍ فاعل في تحقيق هذا التغيير (كامبل، غورين وميلر، 1954، ص 187). إن وعي المواطنين عموماً بقدرتهم على التأثير في عملية صنع القرار أمرٌ بالغ الأهمية، إذ يُشعرهم ذلك بأن أدائهم لواجباتهم المدنية يستحق العناء (Acok et al, 1985).

لمشاركة الفعّالة في المجتمع، والإعراب دون خوف عن الأفكار المعارضة، وإبداء الرأي في صياغة السياسات، هي حرّيات أساسية لكل مواطن. ويسهم التعبير عن الآراء السياسية في تصويب السياسات العامة، إذ يتيح مساءلة المسؤولين والمؤسسات العامة، وتسليط الضوء على احتياجات الناس وقيمهم، وعلى حالات الحرمان الشديدة. كما أن إبداء الآراء السياسية يحدّ من

خطر نشوب النزاعات، ويعزّز أفق التوافق على القضايا الرئيسية، بما يعود بمكاسب جمّة في مجال الكفاءة الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، والحياة العامة الشاملة للجميع[1].

بيّنت دراسات كامبل وغورين وميلر في العام 1954، وكامبل، وكونفيرس، وميلر وستوكس في العام 1960، أن الفعالية السياسية تشكّل في الوقت نفسه مؤشّراً هاماً عن المشاركة السياسية ونتيجة إيجابية لهذه المشاركة (فينكل، 1985). وتُعتبر المستويات العالية من الفعالية السياسية لدى المواطنين عاملاً مستصوباً لإرساء الاستقرار الديمقراطي. فالأفراد الذين يثقون في قدرتهم على التأثير في ما تتخذه حكومتهم من إجراءات، هم أكثر قابلية لدعم نظام الحكم الديمقراطي (إيستون، 1965). تنطوي الفاعلية السياسية على بعدين. أولاً، يمكن تعريف الكفاءة الذاتية، أو "الفعالية الداخلية"، بأنها ثقة الفرد في قدراته على فهم السياسة والتصرف السياسي. ثانياً، يُقصد باستجابة النظام، أو "الفعالية الخارجية"، اعتقاد الفرد بقابلية النظام السياسي على الاستجابة، أي بقدرة عمليات وضع السياسات وصنع القرارات الحكومية على تلبية المطالب والأفضليات العامة (Lane 1959؛ Converse 1972؛ Balch 1974). يركز المؤشّر 16.7.2 من أهداف التنمية المستدامة على بعد "الفعالية الخارجية" فقط.

من الأهمية بمكان قياس مستويات الفعالية الخارجية لدى مختلف الفئات السكانية، وذلك لارتباطها الوثيق بمدى ثقة المواطنين في حكوماتهم وتقييماتها (Finkel, 1985؛ Quintilier & Hooghe, 2012)، ونظرتهم إلى شرعية مؤسساتها العامة (Mcevoy, 2016). كما أن ارتفاع قابلية النظام على الاستجابة عادةً ما ينعكس مشاركةً سياسية أعلى من قبل المواطنين، بما في ذلك للتصويت في الانتخابات (أبرامسون وألدريتش، 1982)، ورضا أكبر عن رفاهم الخاص. (Flavin and Keane, 2011).

ترصد منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مستويات الفعالية السياسية الخارجية – أي شعور الأفراد بأن الحكومة تأخذ بآرائهم في ما تتّخذه من إجراءات وقرارات– كجزء من تقريرها الذي تصدره كل سنتين عن قياس الرفاه (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، كيف هي الحياة؟ 2017: قياس الرفاه، ص 182). وتستعين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بسؤال مستمد من المسح أجرته في إطار برنامج التقييم الدولي لمهارات البالغين، لوضع مؤشّر واحد من "المؤشّرين الرئيسيين" المستخدمين لقياس المشاركة المدنية والحكم المدني في حوالي 40 بلداً من بلدانها الأعضاء و/أو البلدان الشريكة (المؤشّر الرئيسي الآخر الذي تستخدمه منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي هو نسبة المقترعين)[2] *"إلى أي مدى توافقون أو لا توافقون على البيانات التالية؟ الحكومة لا تأخذ بآراء أشخاص أمثالي في ما تفعله"*. تُقيَّم الإجابات باستخدام مقياس ليكرت Likert من 5 نقاط تتراوح من نقطة واحدة لإجابة "أوافق بشدة" إلى 5 نقاط لإجابة "لا أوافق إطلاقاً".

وفي العام 2016، أدرجت الدراسة الاستقصائية الاجتماعية الأوروبية في وحدتها الأساسية سؤالين بشأن استجابة النظام، وهما *"إلى أي مدى تعتقد أن النظام السياسي في [البلد] يأخذ بآراء أشخاص أمثالك في ما تفعله الحكومة؟"*[3] و*"إلى أي مدى تعتقد أن النظام السياسي في [البلد] يسمح لأشخاص أمثالك بالتأثير في الحياة السياسة؟"*. واعتُمد في الجولة التاسعة الأخيرة

[1] See OECD, "Final report of the expert group on quality of life indicators", 2017

[2] وأُدرجت مسألة الفعالية السياسية الخارجية في الجولتين الماضيتين من المسح الذي أجرته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في إطار برنامج التقييم الدولي لمهارات البالغين. وشملت كل جولة من جولات جمع البيانات بلداناً مختلفة. ففي الفترة الممتدة بين عامي 2008 و2013، أجري المسح في 20 بلداً من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بالإضافة إلى 3 كيانات فرعية تابعة لها، وهي فلاندرز وإنكلترا وأيرلندا الشمالية والاتحاد الروسي؛ ثم في 6 بلدان إضافية، فضلاً عن ليتوانيا (وهي بلد من البلدان المنضمة إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) الممتدة بين عامي 2012 و2016.

[3] https://www.europeansocialsurvey.org/methodology/ess_methodology/source_questionnaire/

لعام 2018 مقياس ليكرت Likert من 5 نقاط للإجابات التي تراوحت بين "أبداً"، "قليلاً جداً"، "قليلاً"، "كثيراً"، "كثيراً جداً". وقد شملت هذه الجولة 29 بلداً أوروبياً[4].

أدرجت منظمة المسح العالمي للقيَم السؤال الأول للدراسة الاستقصائية الاجتماعية الأوروبية بشأن الفعالية السياسية الخارجية، كجزءٍ من الجولة السابعة (2018–2019) للمسح الذي أجرته في 15 بلداً حول العالم: "إلى أي مدى تعتقد أن النظام السياسي في [البلد] يأخذ بآراء أشخاص أمثالك في ما تفعله الحكومة؟[5]" ومنذ ذلك الحين، أُدرج هذا السؤال في الاستبيان الأساسي لمنظمة المسح العالمي للقيَم في جميع البلدان، على أن يُدرج السؤال الثاني في جولة المسح المقبلة: "إلى أي مدى تعتقد أن النظام السياسي في [البلد] يسمح لأشخاص أمثالك بالتأثير في الحياة السياسة؟".

المفاهيم:

صنع القرار: يقصد المؤشّر 16.7.2 ضمناً بمفهوم "صنع القرار" عملية اتخاذ القرارات في سياق الحوكمة العامة (ليس عمليات صنع القرار في كل المجالات).

اتخاذ القرارات على نحو شامل للجميع: يشير هذا المفهوم إلى اتخاذ القرارات مع الأخذ بآراء المواطنين، أي على نحو تتيح لهم التعبير عن مطالبهم وآرائهم و/أو أفضلياتهم إلى صانعي القرار.

اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات: يشير هذا المفهوم إلى اتخاذ قرارات يستند فيها السياسيون و/أو المؤسسات السياسية إلى المطالب والآراء و/أو الأفضليات المعلنة للناس، ويتصرفون على أساسها.

أبعاد التفصيل البيانات:

إن نظرة الشعوب إلى قدرتهم على الإسهام في صياغة القرارات الحكومية تتأثر عادةً بخصائصهم الشخصية وخلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية. وعليه، يدعو المؤشّر 16.7.2 إلى تصنيف البيانات المستخلصة من المسوح حسب العمر، ونوع الجنس، والفئات السكانية، المعنية على الصعيد الوطني، وحالة الإعاقة. وتتضمن المواثيق الدولية التالية لحقوق الإنسان أحكاماً بشأن تعزيز فرص مشاركة الأفراد والجماعات الذين يحملون هذه الخصائص:

الحق العالمي والفرصة للمشاركة في الشؤون العامة

تقرّ المادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بحق المواطنين والفرص المتاحة للمشاركة في إدارة الشؤون العامة مباشرة أو بواسطة ممثلين يختارون بحرية، دونما تمييز من أي نوع، ولا سيّما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو النوع الاجتماعي، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي أو غير السياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو أي وضع آخر.

[4] أُجريت الدراسة الاستقصائية الاجتماعية الأوروبية في الجولة التاسعة (2018) في إسبانيا وإستونيا وإسرائيل وألمانيا وألبانيا وأيرلندا وأيسلندا وإيطاليا وبلجيكا وبلغاريا وبولندا والجبل الأسود وسلوفاكيا وسلوفينيا والسويد وسويسرا وصربيا وفرنسا وفنلندا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا والمملكة المتحدة والنرويج والنمسا وهنغاريا وهولندا.

[5] طرحت لمنظمة المسح العالمي للقيَم السؤال الأول عن الفعالية السياسية الخارجية الذي تستخدمه للدراسة الاستقصائية الاجتماعية الأوروبية في البلدان الخمسة عشر التالية: الأرجنتين، الأردن، أستراليا، أندورا، إندونيسيا، باكستان، البرازيل، بنغلاديش، بيرو، العراق، كازاخستان، لبنان، ماليزيا، مصر، نيجيريا.

الجنس

تُرسي اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1979 الأساس اللازم لتحقيق المساواة بين الجنسين، بكفالة تكافؤ الفرص المتاحة للمرأة، على قدم المساواة مع الرجل، للمشاركة في الحياة السياسية والعامة، بما في ذلك الحق في صياغة سياسة الحكومة وتنفيذ هذه السياسة، وفي شَغل الوظائف العامة وتأدية جميع المهام العامة على جميع المستويات الحكومية (المادة 7) تتّخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز التاريخي ضد المرأة والعقبات التي تحول دون مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار (المادة 8)، بما في ذلك التشريعات والتدابير الخاصة المؤقتة (المادة 4). كما يدعو إعلان ومنهاج عمل بيجين إلى كفالة وصول المرأة، على قدم المساواة مع الرجل، إلى وظائف الخدمة العامة، وذلك بتحديد هدف لا يقلّ عن 30 في المائة من النساء في المناصب القيادية.

العمر

يحثّ قرار مجلس الأمن رقم 2250 الدول الأعضاء على النظر في سُبُل زيادة التمثيل الشامل للشباب على جميع مستويات صنع القرار في المؤسسات والآليات الوطنية والإقليمية والدولية لمنع نشوب النزاعات، وحلّها، ومكافحة التطرّف العنيف.

كما تعترف خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة لعام 2002 والإعلان السياسي، اللذين اعتمدهما المجتمع الدولي في الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة في نيسان/أبريل 2002، لأول مرة في التاريخ بأن للشيخوخة آثار عميقة على كل جانب من جوانب حياة الأفراد الفردية والمجتمعية والوطنية والدولية[6]. وتشدّد خطة عمل مدريد بوجه خاص على أهمية البحث وجمع البيانات وتحليلها في دعم عملية وضع السياسات والبرامج، بوصفها أولوية رئيسية للحكومات الوطنية والإغاثة الدولية. وعقب اعتماد خطة العمل، دعت الجمعية العامة، في دورات متعاقبة، المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة إلى "دعم الجهود الوطنية الرامية إلى توفير التمويل لمبادرات إجراء البحوث وجمع البيانات المتعلقة بالشيخوخة" (راجع، على سبيل المثال، قرار الجمعية العامة 69/146، الفقرة 38).

الفئة السكانية:

ينصّ إعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقلّيات قومية أو إثنية وإلى أقلّيات دينية ولغوية (1992) وإعلان حقوق الشعوب الأصلية (2007) على أن للأشخاص المنتمين إلى الأقليات والشعوب الأصلية الحق في المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة.

حالة الإعاقة

تدعو اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2006) الدول الأطراف إلى كفالة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة مشاركة فعالة وكاملة في الحياة السياسية والعامة على قدم المساواة مع غيرهم. وبموجب المادة 31 من الاتفاقية، تقوم الدول الأطراف بجمع المعلومات المناسبة، بما في ذلك البيانات الإحصائية والبحثية المستخدمة لتنفيذ الاتفاقية، وتضطلع بمسؤولية نشر هذه الإحصاءات.

[6] https://www.un.org/development/desa/ageing/wp-content/uploads/sites/24/2018/03/Report-of-the-United-Kingdom-of-Great-Britain-and-Northern-Ireland-on-ageing-related-statistics-and-age-disaggregated-data.pdf

التعليقات والقيود:

لا يشمل هذا المؤشّر قياس "الفعالية السياسية الداخلية"

تنطوي الفاعلية السياسية على بعدين. أولاً، يمكن تعريف الكفاءة الذاتية، أو "الفعالية الداخلية"، بأنها ثقة الفرد في قدراته على فهم السياسة والتصرف السياسي. ثانياً، يُقصد باستجابة النظام، أو "الفعالية الخارجية"، اعتقاد الفرد بقابلية النظام السياسي على الاستجابة، أي بقدرة عمليات وضع السياسات وصنع القرارات الحكومية على تلبية المطالب والأفضليات العامة (Lane 1959؛ Converse 1972؛ Balch 1974). *يركز المؤشّر 16.7.2 من أهداف التنمية المستدامة على بعد "الفعالية الخارجية" فقط.*

لا تفي المنهجية المتّبعة لهذا المؤشّر في قياس "الفعالية السياسية الداخلية" (التي تسمى أيضاً "الكفاءة الذاتية")، التي يمكن تعريفها بأنها ثقة الفرد في قدراته على فهم السياسة والمشاركة الفاعلة في العملية السياسية.

ترتبط مسألة "الفعالية السياسية الداخلية" أو "الكفاءة الذاتية" بمفهوم المصلحة السياسية (النظام الإحصائي الأوروبي،2016). كما يرتبط ارتفاع مستويات الكفاءة الذاتية بمستويات أعلى من المشاركة السياسية، بما في ذلك المشاركة في التصويت في الانتخابات. وبالتالي، لتحديد العوامل المؤثّرة في ارتفاع نسبة المشاركة السياسية أو انخفاضها، لا ينبغي لواضعي السياسات المعنيين أن يستندوا في تحليلاتهم حصراً إلى مستويات الفعالية الخارجية التي يقيسها المؤشّر 16.7.2، حيث أن لمستويات الفعالية الداخلية (التي لا يقيسها المؤشّر) تأثيرها أيضاً.

التحديات في مجال الترجمة

قد تطرح ترجمة مصطلح "الأخذ بآراء المواطنين" إلى لغات أخرى بعض التحديات، نظراً لما قد يحمله من معان مختلفة في اللغة الإنجليزية (مثلاً التعبير عن الرأي الشخصي، أو القيادة، من بين أمور أخرى). ولضمان قابلية النتائج للمقارنة على الصعيد العالمي، فإن الحصول على ترجمات دقيقة باللغات المحلية يحظى بأهمية حاسمة في قياس المؤشّر 16.7.2 من أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، يتعيّن على المكاتب الإحصائية الوطنية كفالة أفضل الترجمات في اللغات المحلية، والحرص على عدم استخدام الإصدارات الرسمية أو "الصحيحة أكاديمياً" من اللغات المحلية، بدلاً من ذلك، ينبغي التركيز على الصيغة اليومية أو العامية للغة.

لضمان تطابق المعنى أثناء الترجمة، يوصى بالبروتوكول التالي:

- على المكاتب الإحصائية الوطنية التأكّد من فهم المترجمين للمنطق والمعنى والمفهوم الكامن وراء كل سؤال قبل الشروع بالترجمة.
- ينبغي تقديم المسودات الأولية لكل ترجمة إلى اللغات المحلية إلى مراجعين مستقلين لإجراء ترجمة عكسية لهذه المسودة لإعادتها إلى اللغة الوطنية، مع التأكّد من عدم اطلاعهم على نسخة الاستبيان بلغته الأصلية.
- بعدها، يُطلب من فريق الترجمة الأصلي أن يواصل صقل ترجماته استناداً إلى ملاحظات الترجمة العكسية،
- ليصار بعد ذلك إلى إجراء اختبار أولي لهذه الترجمات المنقحّة قبل اعتمادها. استناداً إلى التعليقات الواردة على هذه الاختبارات الأولية، تُدخل التحسينات النهائية على الترجمات، تمهيداً لإصدار الصيغة النهائية التي ستُعتمد في المسح الميداني.

ومن المهم التنبه إلى الوقت الذي قد يستغرقه إنجاز هذه الخطوات والحصول على ترجمات بالجودة المطلوبة. لذلك، على المكاتب الإحصائية الوطنية أن تبدأ بهذه العملية قبل الموعد المقرّر للمباشرة بالعمل الميداني ليتسنّى لها اتباع الإجراءات بعناية.

تتوفر ترجمة السؤالين بجميع لغات البلدان الأوروبية الـ 29 التي المشمولة في الدراسة الاستقصائية الاجتماعية الأوروبية، وباللغات العربية والكتالونية والماليزية والصينية/الماندرين والهوسا والإيغبو واليوروبا والإندونيسية والأوردو والبنغالية والروسية والسواحلية والكازاخستانية.

التحيّز الناتج عن المرغوبية الاجتماعية

تُعدّ المسوح أكثر الأساليب شيوعاً وموثوقية لجمع بيانات الرأي العام الممثّلة للفئات السكانية التي أخذت منها العيّنة. لكن، عند استخدام المسوح لاستطلاع آراء الرأي العام، عادةً ما يفترض الباحثون أن المجيبين يقدمون إجابات صادقة على الأسئلة التي يطرحها القائمون بالمقابلات. وقد تبيّن أن هذا الافتراض ليس صحيحاً في كثير من الحالات. فعلى سبيل المثال، تنطوي نتائج المسوح المتعلّقة بإقبال الناخبين على الاقتراع على الكثير من التحيّز، إذ تبيّن أن جزءاً كبير من المجيبين في الولايات المتحدة على أنهم قد أدلوا بأصواتهم، في حين أنهم في الواقع لم يصوّتوا على الإطلاق[7]. كذلك، خلُص علماء الاجتماع إلى أن العديد من بنود المسح المشتركة يشوبها هذا النوع من التحيّز، مثلاً تلك التي تحقّق في موقف الأفراد تجاه العلاقات بين المجموعات العرقية، والفساد، والدعم الانتخابي[8].

وفقاً للدراسات، يُقصد بالتحيّز الناتج عن المرغوبية الاجتماعية، الخطأ المنهجي الناجم عن إحجام المجيبين عن الإدلاء بآرائهم الحقيقية على أسئلة المسح، لاعتقادهم بضرورة تقديم إجابة أكثر قبولاً من الناحية الاجتماعية، أو الرد الذي يرغب القائمون بالمقابلة في سماعه.

قد يتأثر السؤالان المستخدمان لقياس المؤشّر 16.7.2 بالتحيّز الناتج عن المرغوبية الاجتماعية. لكن لم يكشف الاختبار التجريبي لهذين السؤالين في مناطق وسياقات وطنية متنوعة، والتحليل الإحصائي لنتائج هذين السؤالين في المسوح السابقة (باستخدام مجموعات بيانات النظام الإحصائي الأوروبي)، عن أي وجود منهجي لتحيّز المرغوبية الاجتماعية. ومن الطرق المفيدة للكشف عن الإيجابية الزائدة في النتائج بفعل هذا النوع من التحيّز، هي في مقارنة النتائج التي حصل عليها مكتب الإحصاء الوطني بتلك التي تحصل عليها كيانات أخرى مختلفة (مثلاً باحثين مستقلين من منظمة المسح العالمي للقيَم أو النظام الإحصائي الأوروبي)، شرط ألّا تكون الفترة الزمنية الفاصلة بين عمليتيّ جمع البيانات كبيرة جداً. وينبغي التنبه أيضاً الى أن عدداً كبيراً من الإجابات من قبيل "لا أعرف" أو "أرفض الإجابة" في مجموعة بيانات وطنية قد تدلّ على أن المجيبين لا يشعرون بالراحة في الكشف عن رأيهم الحقيقي في الأسئلة المطروحة.

المنهجية

المبادئ التوجيهية المتعلقة بمنهجية المسح

[7] Holbrook, A. L., & Krosnick, J. A. (2010 Social desirability bias in voter turnout reports tests using the) .item count technique .Public Opinion Quarterly, 74 (1), 37{67

[8] See Kuklinski, J. H., Cobb, M. D., & Gilens, M. (1997). Racial attitudes and the new south. The Journal of }Politics, 59 (02), 323{349

- **سؤالان:** يهدف المؤشّر 16.7.2 من أهداف التنمية المستدامة إلى قياس مدى شمولية عملية صنع القرار واستجابتها على حدٍ سواء. لذلك، تتألف المنهجية المعتمدة من سؤالين منفصلين يتناولان هذين البعدين المتميزين، وهما:

1- **لقياس المشاركة الشاملة في صنع القرار:** *إلى أي مدى تعتقد أن النظام السياسي في [البلد X] يأخذ بآراء أشخاص أمثالك في ما تفعله الحكومة؟*

2- **لقياس اتخاذ القرارات على نحو مستجيب:** *إلى أي مدى تعتقد أن النظام السياسي في [البلد] يسمح لأشخاص أمثالك بالتأثير في الحياة السياسة؟*

- **الأسئلة التي يتعيّن إدراجها في مسح تكميلي:** يمكن إدراج هذين السؤالين لقياس المؤشّر 16.7.2 في المسوح القائمة التي تديرها المكاتب الإحصائية الوطنية، باستخدام مجموعة إضافية من الأسئلة المتعلّقة بالخصائص الديمغرافية لتصنيف النتائج لاحقاً.

- **الفئات السكانية المستهدفة:** المقيمون في البلد الذين تبلغ أعمارهم 18 سنة أو أكثر.

- **إطار أخذ العينات:** ينبغي جمع البيانات على أساس عيّنة تمثيلية محتملة على الصعيد الوطني للسكان المقيمين ضمن أسرة معيشية داخل البلد، بصرف النظر عن اللغة أو الجنسية أو وضع الإقامة القانونية. كافة الأسر المعيشية وجميع الأشخاص البالغين من العمر 18 سنة فأكثر داخل الأسرة المعيشية مؤهلون للإجابة على مجموعة الأسئلة. يجب وضع إطار لأخذ العينات واعتماد أساليب اختيار العينات بشكلٍ يتيح تصنيف النتائج على المستوى دون الوطني، ومنح لكل فرد وأسرة معيشية من الفئات السكانية المستهدفة اختيار محتمل ليس صفراً.

- **الترجمة:** يحقّ لجميع المجيبين الاستماع إلى الاستبيان باللغة التي يختارونها. من حيث المبدأ، يجب إعدّاد استبيان مترجم لكل مجموعة لغوية تشكّل ما لا يقلّ عن 5% من العيّنة المختارة. لكن من الناحية العملية، نظراً للتعقيدات والتكاليف التي قد تترتّب عن ترجمة الاستبيان إلى عدد كبير من اللغات، يُفضّل الاكتفاء بست ترجمات باللغات المحلية كحدٍ أقصى. ومن شأن الترجمة الفورية من جانب القائمين بالمقابلات أن تضّر بنوعية البيانات. وبما أن الحصول على ترجمات بجودة عالية يستغرق وقتاً طويلاً، على المكاتب الإحصائية الوطنية أن تبدأ بهذه العملية قبل العمل الميداني بوقت طويل، لإتاحة اتّباع بروتوكول صارم للترجمة. تتوفر ترجمة السؤالين بجميع لغات البلدان الأوروبية الـ29 التي المشمولة في الدراسة الاستقصائية الاجتماعية الأوروبية، وباللغات العربية والكتالونية والماليزية والصينية/الماندرين والهوسا والإيغبو واليوروبا والإندونيسية والأوردو والبنغالية والروسية والسواحلية والكازاخستانية.

- **الحصول على موافقة مستنيرة من المجيبين:** يجب منح المجيبين إمكانية الانسحاب. يمكن قراءة المقدمة التالية قبل طرح السؤالين التاليين في ما يتعلّق بالمؤشّر 16.7.2:

إجاباتكم ستبقى سرية. سنجمع إجاباتكم إلى إجابات [xx – حجم العينة] أشخاص آخرين يشاركون في المسح للحصول على صورة شاملة. لا يمكن لأحد معرفة هويتكم من خلال إجاباتكم، فلا تتردّدوا في إبداء رأيكم بصراحة.

الإجابة على هذين السؤالين لن تستغرق أكثر من دقيقتين. لن يُفرَض أي جزاء على رفضكم المشاركة. هل ترغبون في المشاركة؟

- **يرجى الرجوع إلى إرشادات العدّاد للحصول على توجيهات إضافية بشأن المصطلحات: على العدّادين استخدام التعاريف والإرشادات الإضافية الواردة في الاستبيان لتفسير المصطلحات أو الأسئلة التي لا يفهمها المجيبون ولضمان الاتساق في طريقة تطبيق هذه المنهجية في مختلف البلدان، لا ينبغي للعدّاد أن يحاول شرح المصطلحات باستخدام مصطلحاته الخاصة.**

- **لا ينبغي قراءة خيارات "لا أعلم" أو "أرفض الإجابة" أو "لا ينطبق" بصوت عالٍ، تفادياً لإعطاء المجيب مبرّر لتجنّب إبداء رأيه في موضوع السؤال. إذا اختار المجيبون جواب "لا أعلم"، على القائمين بالمسح أن يكرروا السؤال ويطلبوا منهم تقديم أفضل تخمين. ولا ينبغي استخدام خياري "لا أعرف" و "أرفض الإجابة" إلا كملاذ أخير. يستخدم العدّادون ترميزاً منفصلاً لخيارات "لا ينطبق" (97)، و"لا أعلم" (98) و"أرفض الإجابة" (99)، كما هو موضح في الاستبيان.**

<u>الأسئلة</u>

1- ***"إلى أي مدى تعتقد أن النظام السياسي في [البلد X] يأخذ بآراء أشخاص أمثالك في ما تفعله الحكومة؟***

(1) أبداً
(2) قليل جداً
(3) أحياناً
(4) كثيراً
(5) كثير جداً
(6) ***أرفض الإجابة***
(7) ***لا أعلم***
(8) لا إجابة

2- ***إلى أي مدى تعتقد أن النظام السياسي في [البلد] يسمح لأشخاص أمثالك بالتأثير في الحياة السياسة؟***

(1) أبداً
(2) قليل جداً
(3) أحياناً
(4) كثيراً
(5) كثير جداً
(6) ***أرفض الإجابة***
(7) ***لا أعلم***

(8) ***لا إجابة***

توضيحات بشأن صياغة الأسئلة
"النظام السياسي في [البلد]": شكل معيّن من أشكال الحكم. على سبيل المثال، الديمقراطية هي نظام سياسي يحكم فيه المواطنون أنفسهم. وتشمل النظم السياسية الأخرى الجمهوريات والملكيات والنظم الشيوعية والديكتاتوريات.
"الأخذ بآراء المواطنين في ما تفعله الحكومة" يعني وجود قناة للتعبير عن مطالب المرء أو آرائه أو تفضيلاته بشأن ما تتّخذه الحكومة من إجراءات وقرارات، وشعوره بأن آراءه تلقى آذان صاغية.
"إمكانية التأثير على السياسة" يعني الشعور بأن صناع القرار يستمعون إلى مطالب المرء أو آرائه أو أفضلياته، ويتصرفون على أساسها.

طريقة الاحتساب

1) تحتاج مكتب الإحصاء الوطني أولاً إلى حساب حصة المستجيبين الذين ردوا بإيجابية على كل سؤال (أي النسبة المئوية التراكمية للمستجيبين الذين استجابوا لـ 3 –قليل أو 4 –كثيراً أو 5– صفقة رائعة

على سبيل المثال:

1. كم ستقول أن النظام السياسي في [البلد X] يسمح لأشخاص مثلك أن يكون لهم رأي في ما تفعله الحكومة؟		2. وكم ستقول أن النظام السياسي في [البلد] يسمح لأشخاص مثلك بالتأثير على السياسة؟	
1.على الاطلاق	%8	1.على الاطلاق	%16
2.قليل جدا	%22	2.قليل جدا	%30
3.بضعة	%26	3.بضعة	%26
4. كثيرا	%34	4. كثيرا	%14
5. صفقة رائعة	%10	5. صفقة رائعة	%14
نسبة من أولئك استجاب بشكل (أي الإجابة على الخيارات 3 أو 4 أو 5)	**%70 = (10+%34+%26)**	**نسبة من أولئك استجاب بشكل (أي الإجابة على الخيارات 3 أو 4 أو 5)**	**%54=(%14+%14+%26)**

2) ثانيًا ، تحتاج مكتب الإحصاء الوطني إلى حساب المتوسط البسيط لهاتين النسبتين التراكميتين. متابعة مع المثال أعلاه:

%62 =2/(%54+%70)

*ملاحظة: من المهمّ أن تقوم المكاتب الإحصائية الوطنية بالإبلاغ بوضوح، لكل سؤال، عن عدد المجيبين الذين اختاروا "لا أعلم" أو "لا ينطبق" أو "أرفض الإجابة"، واستبعاد هؤلاء المجيبين من حساب متوسّط النقاط. على سبيل المثال، إذا

أجاب 65 مجيبًا من أصل 1000 بـ "لا أعلم" أو "لا ينطبق" أو "أرفض الإجابة" على السؤال الأول، يُحسب متوسّط النقاط لهذه الخاصية من إجمالي 935 مجيبًا، مع الإشارة في التقرير إلى أنه بالنسبة لهذا السؤال بالذات، أجاب 65 مجيبًا على بـ"لا أعلم" أو "لا ينطبق" أو "أرفض الإجابة."

يتطلب الإبلاغ العالمي عن الهدف 16.7.2 من أهداف التنمية المستدامة الخطوات التالية:

- توزيع الإجابات الواردة على جميع خيارات الإجابة، لكل سؤال من السؤالين؛
- المعدّلات التراكمية المقدّمة على كل سؤال من السؤالين؛ و
- متوسط النقاط للسؤالين

أبعاد التفصيل البيانات:

ويهدف المؤشّر 16.7.2 إلى قياس كيفية اختلاف الآراء الفردية بشأن شمولية النظام السياسي وقدرته على الاستجابة بين مختلف الفئات الديمغرافية، بما في ذلك حسب نوع الجنس والعمر وحالة الإعاقة والفئات السكانية المعنية على الصعيد الوطني. كشف التحليل التجريبي أثر هذه المتغيّرات الديمغرافية على مستويات الفعالية الخارجية المبلّغ عنها ذاتياً، غير أنه تم تحديد متغيّرات مؤثرة أخرى، بما في ذلك مستوى الدخل والتعليم. وبما أن الغاية 16–7 تركّز على "صنع القرار على جميع المستويات"، فالتصنيف بحسب مكان الإقامة (الحضري/الريفي، وحسب المنطقة الإدارية، على سبيل المثال، حسب المقاطعة والولاية، وما إلى ذلك) مهمً أيضاً لتحديد المناطق التي يشعر أفرادها بالتهميش من حيث المشاركة في صنع القرار.

- الجنس: ذكر / أنثى
- **الفئات العمرية:** يوصى باتباع معايير الأمم المتحدة لإنتاج الإحصاءات السكانية الوطنية المصنّفة حسب العمر، باستخدام الفئات العمرية التالية :(1) أقلّ من 25 سنة، (2) بين 25 و34، (3) بين 35 و44، (4) بين 45 و54، (5) بين 55 و64 و(6) 65 سنة وما فوق. عادةً ما يرتبط التقدّم في العمر بنظرة سلبية عن الفعالية الخارجية، ينبغي بالتالي التركيز على الفئات العمرية الأكبر سناً.
- **الحالة من حيث الإعاقة:** يشمل مصطلح "الأشخاص ذوي الإعاقة" كل من يعانون من عاهات طويلة الأجل بدنية أو عقلية أو ذهنية أو حسية، قد تمنعهم لدى التعامل مع مختلف الحواجز من المشاركة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع على قدّم المساواة مع الآخرين[9]. لتصنيف النتائج بحسب الوضع من حيث الإعاقة، تُشجَّع المكاتب الإحصائية الوطنية، إن أمكن، على إدراج مجموعة الأسئلة التي وضعها فريق واشنطن في آلية المسح المستخدمة في قياس السؤالين المختارين لتصنيف النتائج حسب حالة الإعاقة في المؤشّر 16.7.2.
- **الفئات السكانية المعنية على الصعيد الوطني:** (المجموعات المختلفة بحسب الأصل الإثني أو اللغة أو الدين أو الوضع كشعوب أصلية أو الجنسية أو غيرها من الخصائص): يشكّل سكان بلد ما مجموعة متنوّعة من الفئات السكانية المختلفة، التي يمكن تصنيفها بحسب الأصل الإثني أو اللغة أو الدين أو الوضع كشعوب أصلية أو الهوية الجنسية أو غيرها من الخصائص. ولأغراض هذا المؤشّر، ينصبّ التركيز على الأقليات بشكلٍ خاص. وتُعرف الأقليات على أنها جماعة يقلّ عددها عن عدد باقي سكان الدولة، وذات وضع غير مهيمن، ويتّصف أعضاؤها – بوصفهم مواطني تلك الدولة – بخصائص إثنية أو دينية أو لغوية مختلفة عن خصائص باقي السكان، ويظهرون، ولو ضمنياً، شعوراً من

[9] الجمعية العامة للأمم المتحدة، اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة: قرار اعتمدته الجمعية العامة في 24 كانون الثاني/يناير 2007، A/RES/61/106، متاح على الموقع التالي: http://www.refworld.org/docid/45f973632.html

التضامن يرمون منه إلى المحافظة على ثقافتهم أو تقاليدهم أو ديانتهم أو لغتهم[10]. وعلى الرغم من أنه تم الاعتراض غالباً على معيار المواطَنة المدرج في التعريف السالف الذكر، فإن الاشتراط المتمثل في كون الأقلية في وضع غير مهيمن يبقى مهماً. (الأمم المتحدة، 2010)[11]. ينبغي أن تخضع عملية جمع بيانات المسوح المصنّفة بحسب المجموعات السكانية لمشروعية تجميع هذه البيانات في سياق وطني معيّن، وتقييم دقيق للمخاطر المحتملة لجمع هذه البيانات على سلامة المجيبين.

- **الدخل:** الشريحة الخمسية للدخل
- **مستوى التعليم:** التعليم الابتدائي، التعليم الثانوي، التعليم العالي
- **مكان الإقامة:** بحسب المنطقة الإدارية، مثلاً حسب المقاطعة أو الولاية أو المقاطعة؛ المناطق الحضرية/الريفية

معالجة القيَم الناقصة:

- على مستوى البلد

لا تُعالج مسألة القيَم الناقصة.

- على المستويين الإقليمي والعالمي

لا تُحتسب القيَم الناقصة.

المجاميع الإقليمية:

يُحتسب المتوسّط البسيط لمجموع النتائج المتعلقة بالسؤالين المختارين لقياس المؤشّر 16.7.2 من أهداف التنمية المستدامة لكل منطقة وعلى الصعيد العالمي.

مصادر التباين:

لا توجد بيانات مقدّرة دولياً لهذا المؤشّر.

المناهج والتوجيهات المتاحة للبلدان بشأن تجميع البيانات على الصعيد الوطني:

لتصنيف نتائج المسح بحسب حالة الإعاقة، يوصى بأن تستخدم البلدان المجموعة القصيرة من الأسئلة المتعلّقة بالإعاقة التي وضعها فريق واشنطن.

الوسائل والمبادئ التوجيهية المتاحة للبلدان من أجل تجميع البيانات على الصعيد العالمي:

الدراسة الاستقصائية الاجتماعية الأوروبية: استبيان المصدر والإرشادات المصاحبة له، بمختلف اللغات:

https://www.europeansocialsurvey.org/methodology/ess_methodology/source_questionnaire/

[10] فرانشيسكو كابوتورتي، المقرر الخاص للجنة الأمم المتحدة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات (1977).

[11] مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، حقوق الأقليات: المعايير الدولية، إرشادات بشأن تطبيقها، 2010، HR_PUB_10_0003_A.DOC

الدراسة الاستقصائية لبرنامج التقييم الدولي لمهارات البالغين التي أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: استبيان وإرشادات مصاحبة، بلغات مختلفة:
http://www.oecd.org/skills/piaac/samplequestionsandquestionnaire.htm

ضمان الجودة:

قع على عاتق المكاتب الإحصائية الوطنية المسؤولية الرئيسية عن ضمان الجودة الإحصائية للبيانات المجمعة في إطار هذا المؤشّر. وإحدى الآليات الممكنة لضمان الجودة هي مقارنة النتائج التي يحصل عليها المكتب الوطني للإحصاءات بنتائج المسوح المتاحة بشأن الفاعلية السياسية، والصادرة عن الجهات المعنية بإنتاج البيانات غير الرسمية الوطنية أو الإقليمية أو العالمية (انظر المصادر غير الرسمية المحتملة أدناه).

مصادر البيانات

الوصف:

ينبغي قياس هذا المؤشّر على أساس البيانات التي تجمعها المكاتب الإحصائية الوطنية من خلال المسوح الرسمية للأسر المعيشية.

جمع البيانات:

للمكاتب الإحصائية الوطنية أن تحدّد أدوات المسح المناسبة لإدراج مجموعة الأسئلة اللازمة لقياس المؤشّر 16.7.2.

توافّر البيانات

الوصف والسلاسل الزمنية:

- ا توجد مجموعة بيانات رسمية قابلة للمقارنة على الصعيد العالمي بشأن "نسبة السكان الذين يعتقدون أن صنع القرار عملية شاملة للجميع وملبية للاحتياجات، حسب الجنس والعمر والإعاقة والفئة السكانية". وتملك بلدان عديدة خبرة في قياس الفعالية السياسية الخارجية، لكن تبرز أوجه تباين كبيرة في السُبُل المتّبعة من المكاتب الإحصائية الوطنية والوكالات الحكومية لجمع البيانات المتعلّقة بصياغة أسئلة الاستبيان، وأشكال الاستجابة، من بين اعتبارات منهجية أخرى. وهو ما قد يطرح تحدياً كبيراً أمام إمكانية مقارنة البيانات بين البلدان.

- أدرج عدد من منتجي بيانات الدراسات الاستقصائية العالمية والإقليمية غير الرسمية بالفعل السؤالين المتعلقين بالإبلاغ عن المؤشّر 16.7.2 في استبياناتهم، وهم ينتجون البيانات اللازمة. وتمشياً مع المبادئ التوجيهية لعام 2017 للإبلاغ عن البيانات وتقاسم البيانات من أجل الرصد العالمي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 (الصيغة 1) التي وضعتها لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية، والتي تنص على أنه يجوز للمنظمات الدولية أن تستخدم مصادر غير رسمية في تجميع الإحصاءات الرسمية لبلوغ الأهداف التالية: ... (د) إنشاء سلسلة بيانات دولية في ميادين لا تغطيها المصادر الرسمية القائمة؛ و... هـ) لاستخلاص البيانات الوطنية في الحالات التي لا توجد فيها بيانات وطنية رسمية، أو تكون البيانات ذات نوعية رديئة مثبتة، يُقترح النظر في استخدام هذه المصادر غير

الرسمية للبلدان التي لم يُدرج فيها مكتب الإحصاء الوطني بعد السؤالين المختارين لقياس المؤشّر 16.7.2. **وكما هو مبيّن في المبادئ التوجيهية المذكورة أعلاه، على المكاتب الإحصائية الوطنية أن تحقّق من صحة هذه البيانات غير الرسمية قبل تقديمها إلى المستوى الدولي للإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة.**

- لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:
  - أدمجت الدراسة الاستقصائية الاجتماعية الأوروبية في وحدتها الأساسية – وهي مجموعة من الأسئلة الرئيسية المستخدمة لتوليد سلاسل زمنية تتيح تتبع الاتجاهات مع مرور الوقت – وهما السؤالان المختاران لمؤشّر أهداف التنمية المستدامة 16.7.2 منذ عام 2016[12]. وقد أُجريت الدراسة الاستقصائية الاجتماعية الأوروبية في 29 بلداً أوروبياً في الجولة التاسعة الأخيرة من عام 2018[13]. وتُجرى هذه الدراسات الاستقصائية كل سنتين، وهو أمر مثالي للإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة.
  - تنتج الدراسة الاستقصائية التابعة لبرنامج التقييم الدولي لمهارات البالغين التي أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالفعل بيانات عن السؤال الأول والتزمت بمواءمة صياغة هذا السؤال بالذات مع الصياغة التي يُزمع استخدامها للإبلاغ عن الهدف 16.7.2. من أهداف التنمية المستدامة. وقد أجريت الدراسة الاستقصائية التابعة لبرنامج التقييم الدولي لمهارات البالغين في 39 بلداً (بما في ذلك الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية و"شركاء" منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في مناطق أخرى) في الجولة الأخيرة، التي تمتد على ثلاث موجات من عام 2008 إلى عام 2019.[14] ومع ذلك، فإن هذا البرنامج لا يُجرى في أي بلد معين إلا مرة واحدة كل 10 سنوات (مع إجراء ثلاث "جولات" من الدراسة الاستقصائية خلال فترة السنوات العشر تلك، التي تغطي كل منها مجموعة فرعية مختلفة من البلدان).
  - يحظى كلا المصدرين بتقدير كبير من جانب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الأوروبي لمعاييرهما العالية الجودة، وتستخدم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالفعل كلا المصدرين في منشورها الرئيسي "كيف حياة؟ قياس الرفاه".

[12] وقد صُممت الدراسة الاستقصائية الاجتماعية الأوروبية في المقام الأول كسلسلة زمنية تُعنى برصد المواقف والقيَم المتغيرة في جميع أنحاء أوروبا. ولهذا السبب، يتضمن استبيانها وحدة أساسية تتضمن بنوداً تقيس مجموعة من المواضيع ذات الأهمية الدائمة للعلوم الاجتماعية، فضلاً عن المجموعة الأكثر شمولاً من المتغيرات الاجتماعية – الهيكلية ('الخلفية') لأي دراسة استقصائية شاملة لعدة سنوات. قد يتغيّر العدد الدقيق للعناصر من جولة إلى أخرى، ولكن لكل سؤال اسم متغيّر فريد لمساعدة المستخدمين العاملين على البيانات مع مرور الوقت.

[13] أُجريت الدراسة الاستقصائية الاجتماعية الأوروبية في الجولة التاسعة (2018) في إسبانيا وإستونيا وإسرائيل وألمانيا وألبانيا وأيرلندا وأيسلندا وإيطاليا وبلجيكا وبلغاريا وبولندا والجبل الأسود وسلوفاكيا وسلوفينيا والسويد وسويسرا وصربيا وفرنسا وفنلندا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا والمملكة المتحدة والنرويج والنمسا وهنغاريا وهولندا.

[14] وفي الفترة الممتدة بين عامي 2008 و2013 (الجولة 1)، غطت اللجنة 20 بلداً من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بالإضافة إلى 3 كيانات فرعية تابعة لها، وهي فلاندرز وإنكلترا وأيرلندا الشمالية والاتحاد الروسي؛ ثم في 6 بلدان إضافية، فضلاً عن ليتوانيا (وهي بلد من البلدان المنضّمة إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)؛ وفي الفترة الممتدة بين عامي 2016 و2019، تغطي اللجنة إكوادور وبيرو وكازاخستان والمكسيك وهنغاريا والولايات المتحدة.

- وعلى الصعيد العالمي، اختبرت الرابطة العالمية للدراسات الاستقصائية للقيم اختباراً تجريبياً في الفترة 2018–2019، وأدرجت السؤال الأول في استبيانها الموحد، وتعتزم أيضا إدراج السؤال الثاني ابتداء من العام المقبل.

الجدول الزمني

جمع البيانات:

لضمان تسجيل التغيّرات في مستويات الفعالية السياسية الخارجية في الوقت المناسب، ينبغي للمكاتب الإحصائية الوطنية الإبلاغ عن البيانات المتعلّقة بالمؤشّر 16.7.2 مرة واحدة على الأقلّ كل سنتين.

على المكاتب الإحصائية الوطنية اختيار الوقت/الفترة الأنسب لإدارة مجموعات أسئلة المؤشّر مع الحرص على تجنّب الفترات الانتخابية، والسعي إلى القيام بذلك في منتصف فترة الولاية الانتخابية. وتُظهر التجارب أن المسوح التي أجريت في بداية فترة الولاية الانتخابية عادةً ما تولّد ردوداً أكثر إيجابية من تلك التي أجريت في نهاية الولاية.

نشر البيانات:

يتمّ الإبلاغ عن البيانات على الصعيد الدولي في نيسان/أبريل من كل عام. أول إصدار كامل للبيانات المتعلّقة بالمؤشّر في نيسان/أبريل 2021.

الجهات المزوّدة للبيانات

الأجهزة الإحصائية الوطنية

الجهات المجمعة للبيانات

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

المراجع

- Abramson, P. R., & Aldrich, J. H. (1982). The decline of electoral participation in America. *American Political Science Review*, 76, (3), 502–521
- Abramson, P. R., & Finifter, A. W. (1981). On the Meaning of Political Trust: New Evidence from Items Introduced in 1978. *American Journal of Political Science*. 25, (2), 297–307.

- Balch, G. I. (1974). Multiple Indicators in Survey Research: The Concept of "Sense of Political Efficacy". *Political Methodology*, 1, (2), 1-43
- Campbell, A., Gurin, G., & Miller, W. E. (1954). The Voter Decides. Evanston, IL, Row, Peterson.
- Campbell, A., Converse, P. E., Miller, W. E., & Stokes, D. E. (1960). The American Voter. New York: John Wiley & Sons.
- Condon, M. and Holleque, M. (2013), Entering Politics: General Self-Efficacy and Voting Behavior Among Young People. *Political Psychology*, 34: 167–181. doi:10.1111/pops.12019
- Converse, P. E. (1972). Change in the American Electorate. In: A. Campbell & P. E. Converse (Eds.), The Human Meaning of Social Change. New York: Russell Sage.
- Easton, D. (1965). A Systems Analysis of Political Life. New York: John Wiley.
- Finkel, Steven E. 1985. "Reciprocal Effects of Participation and Political Efficacy: A Panel Analysis." *American Journal of Political Science* 29(4): 891-913.
- Lane, R. E. (1959). Political life: why and how people get involved in politics. Chicago, Markham.
- Niemi, R. G., Craig, S. C., & Mattei, F. (1991). Measuring Internal Political Efficacy in the 1988 National Election Study. *The American Political Science Review*, 85,(4), 1407-1413.
- Quintelier, E. And Hooghe, M. (2012). Political attitudes and political participation: A panel study on socialization and self-selection effects among late adolescents. International Political Science Review, 33 (1), 63-81. DOI: 10.1177/0192512111412632
- Saris, W.E. and Revilla, M. (2012). ESS-DACE Deliverable 4.6: Evaluation of the experiments in the supplementary questionnaire of Round 5 of the ESS
- Saris, W. E. and Torcal, M (2009). Alternative measurement procedures and models for Political Efficacy. http://hdl.handle.net/10230/28300
- Vecchione, M., & Caprara, G. V. (2009). Personality determinants of political participation: The contribution of traits and self-efficacy beliefs. *Personality and Individual Differences*, *46*(4), 487-492. DOI: 10.1016/j.paid.2008.11.021

مؤشّرات ذات صلة اعتباراً من فبراير 2020

يكمل المؤشّر 16.7.2 من أهداف التنمية المستدامة المؤشّر **16.7.1** (في إطار الغاية نفسها 16.7: "كفالة اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات") الذي يعتمد على مصادر البيانات الإدارية لقياس التمثيل النسبي لمختلف الفئات السكانية في المؤسسات العامة. ويتكامل هذان المؤشّران إلى حدٍ كبير. فالتمثيل النسبي وحده لا يكفي لضمان قدرة متساوية على المشاركة في صنع القرار لسائر المجموعات السكانية الممثلة في المؤسسات العامة، أو لإتاحة فرص متساوية لهذه المجموعات للتعبير عن مصالحها وأفضليتها، والتأثير على عملية صنع القرار العام. وفي هذا الصدد، يوفّر المؤشّر 16.7.2 معلومات إضافية قيّمة بالتركيز على عملية شاملة للجميع في صنع القرار، ومستجيبة لاحتياجاتهم، على النحو الذي يراه السكان (استنادا إلى المسوح السكانية).

كما يُفيد هذا المؤشّر في قياس الغاية 10.2 من أهداف التنمية المستدامة بشأن تعزيز " تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو الانتماء العرقي أو الإثني أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك"، التي تشمل مؤشّراً واحداً فقط لقياس التهميش الاقتصادي (**المؤشّر 10.2.1** من أهداف التنمية المستدامة نسبة السكان الذين يعيشون دون 50 في المائة من متوسط الدخل، حسب الجنس والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة). ولذلك، يقدّم المؤشّر 16.7.2 معلومات إضافية هامة لقياس التقدّم المحرز في تحقيق هذه الغاية عن طريق توفير بيانات عن الإدماج السياسي.

ويمكن أيضاً الاستعانة بهذا المؤشّر لاستكمال الغاية 10.3 من أهداف التنمية المستدامة بشأن " كفالة تكافؤ الفرص، والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج، بوسائل منها إزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الملائمة في هذا الصدد"، التي تشمل مؤشّراً واحداً فقط لقياس التمييز على أسس مختلفة (**المؤشّر 10.3.1**: نسبة السكان الذين أبلغوا عن تعرضهم شخصياً لممارسات تمييزية أو تحرش خلال الاثني عشر شهرا السابقة لأسباب يحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان التمييز على أساسها). كما يوفّر المؤشّر 16.7.2 معلومات إضافية ملائمة لقياس التقدّم المحرز في تحقيق هذا الهدف عن طريق المساعدة على تحديد الفئات السكانية المعيّنة التي تشعر بتعرّضها للتمييز من حيث إدراجها في صنع القرار العام، ومدى استجابة المؤسسات السياسية لمطالبها/أفضلياتها.